البدر التمام

شرح بلوغ المرام

للإمام القاضي الحسين بن محمد المغربي
(١٠٤٨ هـ - ١١١٩ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين(أ)

الحمد لله الذي أوضح المَحَجَّة إلى معالم الإسلام ، وأَنَارَ لعباده طُرُق الحلالِ والحرامِ ، وهداهم بسنة نبيه محمد – عليه أفضل الصلاة والسلام – إلى ما أوصلهم به من بلوغ غاية المرام ، وَعرفَهُم به من العلم بكيفية استنباط الأحكام ، واصطفى لتحمل شرعه الأغر صفوةً من عترة(١) نبيه الكرام ، وصحابته ذَوِي

(أ) ساقطه من (هـ) .

---

(١) عترة الرجل : قال ابن الأثير ، عترة الرجل أخص أقاربه .

وقال أبو عبيدة وغيره : عترة الرجل وأسرته وفصيلته رهطه الأدنون .

وقال ابن الأعرابي : عترة الرجل ولده وذريته وعقبه من صلبه ، قال : فعترة النبي – ﷺ – ولد فاطمة البَتُول – رضي الله عنها –، والمشهور المعروف أن عترته أهل بيته وهم الذين حرمت عليهم الزكاة والصدقة المفروضة وهم ذَوُو القربى الذين لهم خُمْس الخُمْس . النهاية ٣/ ١٧٧ ، تاج العروس ١٢/ ٥٢٠ . والذي يظهر أن العترة هم الآل ، وإذا اجتمعا فالعترة هم ولد فاطمة رضى الله عنها فقط وبهذا تتفق الأدلة . فحديث الكساء عند الترمذي ٥/٦٦٣ – ٣٧٨٧ تؤصل دخول ذريته ﷺ لأن السياق في زوجاته ﷺ – انظر أضواء البيان ٦/ ٥٧٦ ، وحديث : « عترتي أهل بيتي » عند الترمذي ٥/ ٦٦٢ – ٣٧٨٦ بيان أن العترة أهل البيت . وحديث : « المهدي » من عترتي من ولد فاطمة عند أبي داود ٤/٤٧٤ – ٤٢٨٤ ، بيان أن المهدي من سلالة فاطمة رضى الله عنها .

والمسألة متشعبة جدا ، وفيها صور عديدة في دخول زوجاته ﷺ ومواليه وغير ذلك . والآل لهم خصائص منها حرمانهم من الصدقة ، ومنها أنهم لا يرثون ، ومنها استحقاقهم خمس الخمس ، ومنها اختصاصهم بالصلاة عليهم . وهنا يحسن أن نقول أن مايتردد في كتب الزيدية من إطلاق لفظ « العترة » وتزخر به مصنفاتهم فإنهم يقصدون المنتسبين إلى طائفتي القاسمية والناصرية ، يقول صاحب البحر : « وإذا قيل العترة جميعا فالمراد إجماع القاسمية والناصرية » . البحر ١/ ص وقد تعقبه الحيداري في تراجم رجال شرح الأزهار فقال : تطلق عند المؤلف – صاحب البحر – ويراد بها القاسمية والناصرية . ولعل مراده مَنْ في اليمن ٣/ ٤٥ . ولا ينبغي إلا هذا وإلا فأين مَنْ قَبْل القاسم والناصر من سلالة علي كرم الله وجهه وسيدا شباب أهل الجنة رضي الله عنهم ومن بعدهم حتى القاسم والناصر . والله أعلم . =

الإجلال والاحترام ، ومَنْ تبعهم بإحسان ، المقتفِينَ الأعلام فذادوا عن موارد سنته[أ] ما كاد يغشاها من ظلم[ب] حشو الكلام .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادةً [لأجلها أرسل اللهُ رُسُلَه فأوضح بها معالم الإسلام ، وأنزل كتبه وشرع شريعته فهدى بها طرائقَ الحل والحرام][ج] ، أنجو بها من هَوْلِ اليوم الجامع ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله النبي الأمي المختص بالكلم الجوامع والألفاظ النيرة الدوامغ اللوامع ، المؤيَّد بالدلائل القواطع ، والبراهين السواطع ، الذي تشنفت بحديثه المسامع ، وتزينت بإملائه المجامع ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الساطعة أنوارهم في أشرف المطالع ، المقتفين لأثره فلا يحوم حول ذلك قاطع ، الذين جعلهم نجومًا يُهْتَدَىٰ بهم في معالم الهدى ، ومصابيح يكشف بهم ظُلَم الشك عن من اقتدى ، فَهُمْ وسائل النجاة في المشتبهات ، المشار إلى رَفْع قدرهم بقول اللهِ عز مِنْ قائل : ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾[1] صلاةً دائمةً متصلة البركات .

(أ) زاد في ب ، هـ : الغراء .

(ب) ساقطة من (ب) .

(ج) ما بين القوسين في هامش الأصل ، وفي ب ، وهامش هـ : (شهادة لأجلها أرسل الله رسله فأنار بهم غياهب الظلام ، وأنزل كتبه فأوضح بها معالم الإسلام) .

= والقاسمية : أتباع الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الحسني الرسي ، ولد سنة ١٧٠ هـ وتوفي بالرس سنة ٢٤٤ هـ الأعلام ١٧١/٥ تراجم رجال شرح الأزهار ٢٩/٣ .

والناصرية : أتباع الإمام أبي محمد الحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب يلقب الأطروشي لطرش أصاب أذنيه ، ثالث ملوك الدولة العلوية بطبرستان ، كان شيخ الطالبيين وعالمهم .

قال الإمام الطبري : لم ير الناس مثل عدل الأطروشي وحُسن سيرته وإقامته للحق ، ولد سنة ٢٣٠ هـ وتوفي سنة ٣٠٤ هـ . تاريخ الطبري ٤٠٨/١١ ، تراجم رجال شرح الأزهار ١١/٣ .

(١) الآية ١١ من سورة المجادلة .

وبعد : فإنه لما كان العلم أشرف[أ] ما تحلي في الوجود ، وأعز ما أنعم الله به على عباده من الجُود نَوَّه سبحانه بفضل مَنْ تحمله بأن جعلهم شاهدين على وحدانيته مذعنين بجلاله وفردانيته وأفردهم بحصر خشيته عليهم وكفى لهم فخرا بتخصيصهم بحميد ذكره وأورثهم المقام العالي لأنبيائه وأفضل نذره ، وكان أفضل[ب] ذلك وأولاه بهذا المقام هو العلم المقتبس من مشكاة النبوة التي لا يطفأ نورها ولا يأفل بدورها وشموسها ، وكان ذلك العلم الشريف يحتاج المنتفع به إلى تمييز الصحيح من السقيم وسلوك طريق الاعتبار ليكون العمل به جاريا على السَّنَن المستقيم وهذه طريقة عَزُبَ نَيْلُهَا ، وَبَعُدَ تحصيلها ، وتقاعدت الهِمَمُ العوالي عن أَنْ تشتري مِنْ سوقها لانتشار طريقها وتفرد بذلك أفراد من نحارير العلماء ، وفرسان الحفاظ للآثار النبوية النبلاء الفهماء، واختلفت طرائقهم في تدوين ذلك فبين مطول ومقتصر ومخلص ومختصر على اختلاف المقاصد وتباين المطالب واعتبار كل قاصد وطالب، وكان من أعظم المؤلفات في ذلك «التلخيص الحَبير»[1] المُعَلَّق علىٰ شرح الرافعي الكبير للحافظ العلامة شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حَجَر فهو نَسِيْج وحده، وفريد عصره، ثم أتبع على ذلك المنوال مختصره «بلوغ المرام في أدلة الأحكام»[2] صغير الحجم عظيم القَدْر، فلقد أجاد فيه وأفاد، ووقف[ج] الآخذ منه على كمال[د]

(أ) في هـ : أعظم ، ومصوبة : أشرف .
(ب) في هـ : أجود ، ومصوبة : أفضل .
(ج) في ب : ورتب .
(د) في هـ : بلوغ ، مصوبة كمال .

---

(١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، وهو تخريج لكتاب (فتح العزيز في شرح الوجيز) ويسمى الشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي . وقد بين الإمام ابن حجر منهجه في مقدمة كتابه فقال : وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز لجماعة من المتأخرين .. وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع مجلدات فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده ، فمن الله بذلك ، ثم تتبعت عليه الفوائد من تخاريج المذكورين معه ومن تخاريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية . وهو مطبوع بتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني ، عني بطبعة عام ١٣٨٤/= ١٩٦٤ . في جزأين .
(٢) راجع المقدمة .

المراد من استكماله[أ] أدلة الأحكام في جميع أبواب الفقه وأصول المسائل التي يمكن اللبيب أنْ يَرُدَّ إليها أكثر الفروع في كل باب ويجتني كل ثمرة تستطاب ، ولكنه آلتزم في الإشارة إلى نقد الحديث الإجمال دون التوضيح ، وآكتفىٰ بإطلاق لفظِ صحيح وحَسَن وضعيف أو نحو ذلك عن إفادة التصريح من بيان الوجه ولو بطريق التلويح وكان ذلك غير كامل بما يطلب من الإفادة ولا واف بما قصد من الإجادة .

قصدت إكمال الانتفاع به وبيان أسباب[ب] ما أشار إلى تعليله وتحسينه/ وتضعيفه ١ ب
وانقطاعه وإرساله علىٰ الطريقة المعتبرة عند أهل الحديث والأصول[جـ] بوضع شرح يتضمن جميع ذلك[جـ] ، ولم آلُ جهدًا في آستيفاء هذا المطلب ليكون الناظر فيه على بصيرة لا يحتاج معه إلىٰ غَيره ثم تبيين ما يفهم من الحديث من الأحكام منطوقا ومفهوما ومَنْ ذهب إلى ذلك من أحبار الأمة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين من جميع المذاهب ، والسلوك معهم طريق الإنصاف غير محامٍ على مذهب ولا متحاملٍ على أحد من الأمة ، سلامة عن العدول إلى سيء المذهب ، وأضفتُ إلى ذلك بيان حال من روىٰ الحديث وما يتعلق بذلك من المولد والوفاة وتوجيه ما يحتاج إليه إعراب اللفظ المشكل وشرح الغريب ، وانجرَّ الكلام إلىٰ فوائد كثيرة لا يعرف قدرها إلا المطلع على شروح كتب الحديث ، ومن الله أستمد التوفيق وأن ينفع به ويجعله خالصًا لوجهه الكريم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * *

وأذكر[د] إسنادي لهذا المختصر إلىٰ مؤلفه - أعاد الله من بركته - فأخبرني به شيخي المحدث العلامة الغرة في وجه العلماء الأعلام العلامة عبد العزيز ابن محمد بن عبد العزيز بن تقي الدين التغري الحبيشيّ[1] - نسبة إلى « حبيشة »[2]

(أ) في ب : استكمال .
(ب) من هنا بدأت المقابلة من نسخة ج ، كما تقدمت الإشارة إليه في وصف النسخ .
(جـ) ساقطة من ب ، مثبتة في هامش هـ .
(د) ساقطة من ب .

---

(١) لم أقف له على ترجمة .
(٢) حبيشة : ناحية واسعة من أعمال إب ، وهي في الغرب الشمالي منها ، وتحتوي علىٰ سبع وعشرين عزلة وكل عزلة على قرى ، معجم الحجري ل ٢٠٣ .

قريب من رداع من بلاد مذحج – [حفظه الله تعالى ووسع في مدته ونفع بعلومه][أ] مناولة قال :

أخبرني به شيخي الفقيه العلامة الورع الزاهد إبراهيم بن عبد الله بن جعمان[١] – رحمه الله تعالى – قراءة مني له بجميعه في مدينة « زَبِيْد »[٢] ، قال أخبرني الفقيه العلامة مفتي الأنام محمد بن إبراهيم بن جعمان[٣] ، قال :

أخبرني به شيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن جعمان[٤] ، قال : أخبرنا به السيد الطاهر بن حسين[ب] الأهدل[٥] ، قال : أخبرنا به الشيخ العلامة عبد الرحمن بن علي الديبع[٦] ، قال : أخبرنا به شيخنا الحافظ السخاوي[٧] عن مؤلفه شيخ الإسلام أحمد بن[ج] حجر العسقلاني – رحمه الله –.

(أ) مثبت بهامش الأصل .

(ب) في هـ : الحسين .

(ج) زاد في ب : على .

---

(١) إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن أبي القاسم بن جعمان سكن مدينة بيت الفقيه ابن عجيل من تهامة اليمن ، كان متواضعا ، ملازما للجامع ، محافظا على الأذكار ، له رسالة في علم العروض تسمى (آية الحائر إلى الفك من أحرف الدوائر) ، توفي سنة ١٠٨٣ ، ملحق البدر الطالع ٧ .

(٢) زَبِيْد :– بفتح أوله وكسر ثانيه – اسم واد به مدينه يقال لها : « الحصيب » ، ثم غلب عليها اسم الوادي فلا تُعرف إلا به ، وهي مدينة مشهورة باليمن ، خرج منها علماء ، وهي بلدة عِلْم ، معجم البلدان ١٣٢/٣ .

(٣) القاضي المحدّث الإمام المفتي التغري ، نشر العرف ٢/ ٦٢٠ – ٦٢١ .

(٤) إبراهيم بن محمد بن جعمان بن أبي القاسم اليمني الزَّبيدي الشافعي كان هو العمدة في عصره في الفتوى بمدينة زَبِيْد والمعول عليه في حل المشكلات ، توفي سنة ١٠٣٤ . ملحق البدر الطالع ٩ .

(٥) الطاهر محمد بن الحسين بن عبد الرحمن الأهدل ، ولد سنة ٩١٤ بقرية المراوعة ، وكان من كبار المحدثين في اليمن ، أخذ عن ابن الديبع ، انتهت إليه رئاسة الحديث بعد وفاة شيخه ، توفي بمدينة زبيد ٩٩٨ ، مصادر الفكر العربي في اليمن ٥٥ ، النور السافر ص ٤٤٧ .

(٦) عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الديبع ، ولد بمدينة زبيد سنة ٨٦٦ ، وتوفي والده وهو صغير ، ورحل إلى مكة ، وأخذ عن السخاوي ، ثم رجع إلى اليمن له تآليف منها : تيسير الوصول إلى جامع الأصول ، وتمييز الطيب من الخبيث بما يدور على ألسنة الناس من الحديث . توفي سنة ٩٤٤ بمدينة زَبِيد . البدر الطالع ١/ ٣٣٥ ، الضوء اللامع ٤/ ١٠٤ .

(٧) الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي إمام حافظ فقيه ، تتلمذ على ابن حجر ، ولازمه ، وتخرج به في الحديث ، توفي سنة ٩٠٢هـ رحمه الله ، له عدة مصنفات منها فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، والضوء اللامع ، وغيرهما . البدر الطالع ٢/ ١٨٤ – ١٨٦ .

قال المصنف – رحمه الله ورضي عنه –: (الحمد لله) ، افتتح هذا المختصر بالحمد بعد التسمية اقتداء بالكلام[أ] المجيد ، وابتداء بخير الكلام ، وامتثالا لما ندب إليه الشارع – ﷺ – في حديثي الابتداء بالبسملة والتحميد[1] .

والحمد في اللغة : هو الوصف بالجميل الاختياري .

وفي الاصطلاح : هو الفعل الدال على تعظيم المنعم من حيث أنه منعم ، واصلة كانت النعمة أو غير واصلة ، وبين المعنيين عموم وخصوص[ب] من وجهه ب[2] .

والمدح في اللغة والاصطلاح : هو الوصف بالجميل اختياريا كان أو غيره ، فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق[3][جـ] بالنسبة إلى[د] الحد الأول[3] ، وعلى[هـ] الثاني من وجه)[و] .

وقد قيل : إنَّ المَدْحَ يخصُّ الاختياري ، فيساوي الحمد .

(أ) مصححه في هـ : (بالكتاب) .
(ب) بهامش ب ، وضرب عليهما في هـ وأثبت : (مطلق) .
(جـ) زاد في هـ : (أعني الحمد) .
(د) زاد في ب : معنى .
(هـ) الواو ساقطة من هـ .
(و) بهامش الأصل .

---

(١) حديث البسملة : « كل أمر ذي بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر » رواه السبكي في طبقات الشافعية من طريق الحافظ الرهاوي بسنده ١/ ١٢ . وفي سنده أحمد بن محمد بن عمران يعرف بابن الجندي قال الخطيب : كان يضعف في روايته ٥/ ٧٧ ، وقد أطال الإمام السبكي الكلام عليه وعلى لفظ « الحمد لله » في الطبقات وصحح الحديث ، وقد ضعف الألباني الحديث في إرواء الغليل ١/ ٢٩ – ٣٠ .
وأما حديث التحميد فرواه ابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بالحمد فهو أقطع » ١/ ٦١٠ ح ١٨٩٤ ، وأبو داود بلفظ « فهو أجذم » ٥/ ١٧٢ ح ٤٨٤٠ ، قال أبو داود : روى عن الزهري مرسلا ، وأخرجه النسائي عن ابن شهاب مرسلا ٣٤٥ ح ٤٩٥ ، وابن حبان موصولا . الإحسان طبقات السبكي ١/ ١٥ .

(٢) العموم والخصوص الوجهي: أن يصدق أحد الكليّين على بعض ما صدق عليه الآخر فقط. تحرير القواعد المنطقية ٦٣.

(٣) العموم والخصوص المطلق : أن يصدق أحد الكليّين على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والإنسان ، تحرير القواعد المنطقية ٦٣ .

والشكر في اللغة : بمعنى الحمد الاصطلاحِيّ ، وفي الاصطلاح : هو صرف العبد جميع ما أعطي في الجهة التي أُعطِي لأجلها ، كصرف النظر في مطالعة المصنوعات للاستدلال على وجود الصانع ، ومعرفة آثار صنعته ، وتصرفات حكمته ، ونحو ذلك في السمع وغيره من الحواس الباطنة والظاهرة[أ] ، والتقرب إليه / بإفاضة ما أفيض عليه من النعم الدنيوية في جهات مرضاته ، فحينئذ الحمد ١٢
والشكر ليستا[ب] عبارة عن قول القائل : « الحمد لله » ، « الشكر لله » ، وإنما ذلك[جـ] اللفظان فردان من أفرادهما إذ قد حصل بهما استعمال اللسان في النطق بما خلقت له من الذكر لله تعالىٰ .

والحمد مصدر حذف فعله لسده مسده وكان أصله النصب ، ولكنه عدل إلىٰ الرفع للدلالة علىٰ الدوام والثبات ، والمصدر دال على الماهية والحقيقة دون الأفراد ، وعَرَّفَ باللام لتعيينها ، وأفاد حصر المبتدأ في الخبر أن هذه الماهية مختصة بالكون لله تعالى ، فلا يشذ فَرْدٌ من أفرادها عن ذلك ، إذ الماهية موجودة بوجود الفرد .

واللام في « لله » : للاختصاص ، ففي هذا التركيب دلالتان[د] على اختصاص الحمد بالله ، إحداهما : تقديم المبتدأ المُعَرَّف ، وهو يدل على الاختصاص الثبوتي بمعونة[١] المقام ، والثاني : هو لام الجرّ ، وهو يدل على الاختصاص الإثباتي[٢] ، وبينهما فَرْقٌ واضح ، فإنه لايلزم من الثاني القَصْر بخلاف الأول .

(أ) في هـ : ظاهرة والباطنة .
(ب) في ب ، هـ : ليسا .
(جـ) في ب : (فإنما ذلك) ، وفي هـ : (وإنما ذانك) .
(د) في الأصل ، وجـ ، وب : دالان .

(١،٢) الاختصاص : قصر شيء على شيء ، والثبوتيّ : يطلق على ما من شأنه الوجود الخراجي وعلى الموجود الخارجي ولا يتأتى إدراك النسبة على جهة الإيجاب . فالاختصاص الثبوتي متعلق بالخارج والإثبات متعلق بما في الذهن . كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٧٢ ، ومذكرة الشيخ زهير في أصول الفقه ٤/ ٦ .

ويَرِدُ على اختصاص الحمد هنا بالله تعالى الحمدُ المتعلقُ بغير الله فإنَّ ذلك شائع لغة وشرعا . ويجابُ عنه بأنه راجع إلى الله تعالى باعتبار أنه المقدر على الصفات التي تَعَلَّقَ الحمدُ لأجلها بالمحمود والممكن منها ، وهذا صحيح الاعتبار (لا)[1] على مذهب الاعتزال وغيره ، أو أنّ المحصور هو الحمد الكامل الذي لا يتطرق إليه نقصان ، ولا خفى في أن ذلك لا يكون لغير الله .

و « الله » عَلَمٌ[2] لذات[أ] الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، وخصه من بين الأسماء الحسنى للدلالة على أنَّ استحقاقه للحمد لوجهَيْن ، ذاتيّ وإنعاميّ بخلاف غيره من الأسماء الحسنى ، فإنه يوهم أن تعلق الحمد إنما هو لأجل معنى ذلك .

(**على نِعَمِهِ الظاهرة والباطنة قديمًا وحديثًا**) ، « النِّعَم » جمع نِعْمَة ، والمقصود هو الاستغراق إذ الإضافة في معنى اللام ، وجعل الحمد متعلقا بالمنعم به ، لأن الحمد على الإنعام إنما يكون من حيث وقوعه عليها (وكان[ب] تعلقه بها أولى ، وإضافة النِّعَم لِيُستفاد منه الاستغراق ، فحَصُل الحمد على كل فرد من أفرادها ، فلا[ج] يلزم منه إحصاء النعم ، فيكون في الظاهر مخالفا لقوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾[3] لأنه لا يلزم مِنْ ذكرها لصيغة الاستغراق العَدّ ، فتأمل)[د] .

(أ) في هـ : للذات .
(ب) في هـ : فكان .
(ج) هـ : ولا .
(د) بهامش الأصل .

---

(١) هكذا في جميع النسخ بدون (لا) والكلام غير مستقيم المعنى فإن هذا الجواب لا يصح على مذهب المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق فعله فلا يرجع حمده إلى الله بوجهه فلعل الجملة : (لا على مذهب الاعتزال) ، وهو ما أثبتناه .
وقد عرف ابن القيم الحمد لله الإخبار عنه بصفات كماله سبحانه وتعالى مع محبته والرضى به فلا يكون المحب الساكت حامدا ، ولا المثني بلا محبة حتى تجتمع له المحبة والثناء ، الوابل الصيب ١/ ١٥١ .
(٢) قال الخليل : « الله » لا يطرح الألف من الاسم إنما هو الله عز وجل ذكره على التمام ، قال : وليس هو من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فِعْل كما يجوز في « الرحمن » و « الرحيم » . لسان العرب ١٧/ ٣٥٩ .
(٣) الآية ١٨ من سورة النحل .

و « الظاهرة » : المدرَكة بالحواسّ ، و « الباطنة » : المعقولة ، أو « الظاهرة » : ما تُعْرَف ، و « الباطنة » : ما لا تُعْرَف .

و « القديم » : ما تقدم زمانُهُ على الزمان الحاضر ، و « الحديث » ما حَضُر زمانه . ويحتمل أنْ يريد بالقديم من النعمة : ما تقدم على الأسلَاف فهي نعمة على الأخلاف ، كما قال الله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ... ﴾[1] الآية مع أنَّ النعمةَ بالإنجاء على السلف ولكنها نعمةٌ على الخَلَفِ ، إذ الخَلَف هم أثَر تلك النعمة .

و « الحديث » : ما كان على الحامد في نفسه .

(**والصلاةُ والسلامُ على نبيه ورسوله محمد**) ، عَطَفَ الصلاة على الحمدِ ، وذلك لأنه لما كان الكمالات العلمية والعملية وصلت إلى العبد مِن الله تعالى – بواسطةِ صاحبِ الشرعِ فوجب المقابلة لهذه النعمة بالثناء عليه ﷺ ، وكان العَلَم في باب الثناء الذي أمرنا به هو الصلاة والسلام ، فأتى بهما جميعًا امتثالًا لقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[2] ، ولقوله ﷺ : « كلُّ كلامٍ لا يُذْكَرُ اللهُ فيه ، ولا يُصَلَّى عليَّ فيه فهو أقطعُ أكتعُ ممحوقٌ من كلِّ بركةٍ »[3] .

والصلاةُ مِن الله بمعنى الرحمة كذا في « الصِّحَاح »[4] ، والسلام : الأمان ، أي السلامة من النار والأمان منها .

وقال القشيريّ : « الصلاة » مِن الله تعالى لمن دون النبي ﷺ رحمة وللنبي – ﷺ – تشريف وزيادة تكرمة ، وفي معنى « السلام عليه » ثلاثة وجوه :

---

(١) الآية ٤٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

(٣) بهذا اللفظ عزاه في كنز العمال إلى أبي الحسين أحمد بن محمد بن ميمون في فضائل على بن أبي هريرة ، وزاد : فيبدأ به بعد لفظ لا يذكر الله فيه ، ٢/ ٢٦٥ح ٦٤٦٣ .

(٤) الصحاح ٦/ ٢٤٠٢ .

أحدها : السلامة لك ومعك ، الثاني : السلام على حفظك ورعايتك متول له كفيل به ، فيكون اسما لله تعالى[1] ، الثالث : أنَّ السلام بمعنى المسالمة والانقياد .

وفي شرح المشارق[2] : إن الصلاة على النبي عبارة عن طلب الوسيلة له التي أمرنا بها ، وأما الرحمة والمغفرة فهو تحصيل الحاصل ، وطلب الوسيلة وإنْ كان موعودا به ، ولكنه يجوز أنْ يكون ذلك مشروطًا بشروطٍ من جملتها/ الدعاء ، ٢ ب
فلذلك حَرَّضَ عليه وخص من بين صفاته المادحة النبيَّ والرسول ، لأنهما أفضل الصفات له ، وبسببهما فُضِّلَ على سائرِ الخَلْق .

و « النبي » مشتقٌّ من الإنباء الذي هو الإخبار[3] ، فيكون أصله الهمز ، ويجوز التخفيف ، وإنما كره النبي ﷺ قول الأعرابي : « يا نبيء الله » بالهمز[4] ، لأنه لما كان في ذلك ما يوهم أنه من « نَبَأً » يعني خرج مِنْ أرضٍ إلى أرض ، فيكون في ذلك ظَنْزٌ للمنافقين الذين كانوا يحبون إطلاق اللفظ المحتمل مثل « رَاعِنَا » ونحوه فنهاه النبي – ﷺ – عنه لذلك .

ويجوز أن يكون النبي – ﷺ – مأخوذًا من النبوة بمعنى الرفعة[5] ، وكلا المعنيين قويمان .

والنبي في لسان الشرع عبارة عن : إنسانٌ أنزل عليه شريعة من عند الله تعالى بطريق الوحي ، فإذا أُمِر بتبليغها إلى الغَيْر سُمِّيَ رسولا ، كذا في « شواهد النبوة » .

---

(١) ثبت في صحيحَيْ البخاري ومسلم أن الله هو السلام . البخاري مع الفتح كتاب الأذان باب التشهد في الآخرة ٢/ ٣١١ح ٨٣١ ، ومسلم ٢/ ٤٠ .

(٢) في شرح المشارق : بعض الدعاء للنبي – ﷺ – طلب الوسيلة لا طلب الرحمة إذ هي حاصلة لأن ما تقدم من ذنبه وما تأخر معفو عنه ، وأما إعطاء الوسيلة فيحتمل أن يكون مشروطا بالدعاء ولذا حرض أمته عليه . أهـ . مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار ١/٦٠ .

(٣) القاموس ١/ ٣٠ .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) القاموس المحيط ١/ ٣٠ .

وفي « شرح العقائد العضدية »[1] للشيخ جلال الدين الدواني : « النبي إنسانٌ بعثه الله إلى الخَلْق لتبليغ ما أوحاه الله إليه ، و « الرسولُ » قد يُسْتَعمل مرادفا له ، وقد يختص بمن هو صاحب كتاب فيكون أخص من النبي .

وفي « أنوار التنزيل » : « الرسول » مَنْ بعثه اللهُ تعالى بشريعة محددة يدعو الناس إليها والنبي يعمه ومَنْ بعثه لتقرير شرع سابق كأنبياء بني إسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى ، فالنبي علىٰ الحدود هذه[أ] أعمّ من الرسول .

وعَطْفُ الرسول على النبي من عَطْفِ بعض الصفات على بعض وهو جائز .

و « محمد » هو العَلَم له – ﷺ – عطف بيان من النبي ، وهو عَلَم ملحوظ فيه أصله ، وهو اتصاف المذكور[ب] بالمحامد الكثيرة ، ويجوز ملاحظة المعنىٰ الوصفيّ مع العَلَم كما قال :

وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد[2]

(وآله وصحبه الذين ساروا في نُصْرَةِ دينه سيرًا حثيثًا) « الآل » : أصله أهل بدليل تصغيره بأهيل ، ولا يستعمل إلا فيما شَرُفَ غالبًا .

وفي معنى «الآل» أقوال: جميع الأمة، أو بنو هاشم وبنو[جـ] المطلب، أو أهل بيته وذريته، رجح النووي في «شرح مسلم»[3] الأول لقوله ﷺ لما سئل عنه فقال:

(أ) في هـ : علىٰ هذه الحدود .

(ب) في جـ وب وهـ : المدلول .

(جـ) في (هـ) (وبنو) وأثبت فوقها : (أو بنو) .

---

(١) شرح العقائد العضدية ١/ ٩ – ١٢ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت رضى الله عنه . انظر ديوانه ١/ ٨٧ – ٨٨ .

(٣) شرح مسلم ٢/ ٤٨ ، قلت : ويُفْهَم من قول الشارح أن النووي رجح القول بأنهم جميع الأمة واستدل لهذا =

« آلي كُلُّ تقيّ »[1] ، وفي رواية الطبراني : « آل محمد كل تقيّ » ، [وروي هذا من حديث عليّ ، ومن حديث أنس ، وفي أسانيدها ضعف .

قال الحليميّ : المراد كل تقيّ من قرابته[2] .

قال البيهقي : ومن الأدلة على أنَّ الآل هم القرابة حديث الأُضْحِية : « اللهمَّ تقبل مِن محمد ، وآلِ محمد ، ومن أمةِ محمد » أخرجه مسلم[3] ، وكذلك(أ) ما سيأتي(ب) .

(أ) في هـ : وكذا .

(ب) في هـ : ما سيأتي لفظه .

= القول بالحديث ، والذي في شرح مسلم الأقوال دون أدلة . والاستدلال بالحديث على هذا القول غير وجيه ، فهناك قولٌ رابع أن آله هم الأتقياء من أمته حكاه ابن القيم ونسبه إلى جماعة واستدل بهذا الحديث وهو وجيه . وتفسير الآل وأدلة كل قول أطال النفس فيها ابن القيم في جلاء الأفهام ١١٤ وما بعدها ، والحليمي في المنهاج في شعب الإيمان ٢/ ١٣٦ - ١٤٢ .

(١) سنن البيهقي ٢/ ١٥٢ ، من حديث أنس ولفظه : سُئل رسولُ الله - ﷺ - عن آل محمد قال : « كل تقى » .

قال البيهقى : وهذا لا يحل الاحتجاج بمثله نافع السلمى أبو هرمز بصرىّ كذبه يحيىٰ بن معين وضعفه أحمد وغيرهما من الحفاظ . وأخرجه تمام في فوائده بلفظ : « آل محمد كل تقى » وفيه نافع أبو هرمز - أيضا . وأخرجه الديلمى بلفظ : « آل محمد كل تقى » ثم قرأ ﴿ إنْ أولياؤه إلَّا المتقون ﴾ مسند الفردوس ١/ ٥٠٦ . ومن حديث على في الدلائل عن أبي إسحاق عن الحارث عن على قال : قلت : يارسول الله مَنْ آل محمد ؟ قال : « كل تقى » .

وفيه : الحارث بن عبد الله الهمدانى من كبار علماء التابعين علىٰ ضعفٍ فيه ، كذبه الشعبى ، وضعفه الدارقطنى ، وقال ابن سيرين : عامة مايرويه باطل ، الميزان ١/ ٤٣٣ ، التقريب ٦٠ . وأورده شيخ الإسلام بلفظ : « كل مؤمن تقى » وقال : موضوع لا أصل له ، وقال السيوطي : لا أعرفه ، وقال السخاوي : (وأسانيدها ضعيفة ولكن شواهده كثيرة منها في الصحيحين : « إنَّ آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء ، إنما وليي الله وصالح المؤمنين) . سنن البيهقي ٢/ ١٥٢ ، فتاوى شيخ الإسلام ٢٢/ ١٥٢ ، المقاصد الحسنة ٥ - ٦ ، مختصر المقاصد /٤٣ ، كشف الخفا ١٧ - ١٨ .

(٢) ولفظه : فإن قيل لم لا قلتم إن المؤمنين كلهم آل رسول الله ﷺ لما روى أنه ﷺ سئل عن الآل فقال : (كل مؤمن تقى) . قيل : معنى ذلك إن المؤمنين الأتقياء من قرابته هم آله فأما الكفار فليسوا من آله لقطع الله الولاية بين المسلمين والكافرين .

المنهاج في شعب الايمان ٢/ ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) أخرجه مسلم من حديث عائشة أن رسول الله أمر بكبش أقرن ، وفيه : « اللهم تقبل من محمد » ٣/ ١٥٥٧ ح ١٩ - ١٩٦٧ .

في الزكاة : « لا يحلُّ لآلِ محمد منها شيءٌ »[أ]][1] وفي معنى أنهم جميع الأمة قول أبي طالب[2] :

وآنصر علىٰ آلِ الصليبِ وعابِديـــه اليـــوم آلَك

فـ « آل الصَّلِيب » المراد به : أتباع الصليب ، وهذا هو اختيار الأزهريّ[3] وغيره مِن المحققين ، ورجح الأكثرون الثاني .

وذهب جماعةٌ مِن أئمة أهل البيت إلىٰ أنَّ المراد بهم ذرية النبي - ﷺ -[4] .

و « الصَّحْب » اسمُ جمع لصاحب ، وقد اختُلف[ب] في تحقيق معنىٰ الصحابيّ فقيل : مَنْ طالت مجالسته للنبي - ﷺ - مُتَّبعا لشرعه ، والاتباع على أحد وجهَيْن : إما في حياته - وهو رأي أكثر أهل هذا القول - أو في حياته وبعد وفاته ، وهو رأي أقلهم ، لأنَّ هذا الاسم يفيد التعظيم ولا يستحقه مَنْ بَدَّل بعده .

والظاهر هو الأول ، ويدل على هذا القول ما أخرجه ابنُ الصلاح عن موسى السبلانيّ قال : أتيتُ أنس بن مالك فقلتُ : هل بقَي مِن أصحاب رسول الله- ﷺ - أحدٌ غيرُك ؟

قال : « بقَي ناسٌ من الأعراب قد رأَوه ، أما مَن صَحِبه فلا »[5] .

(أ) بهامش الأصل .

(ب) في هـ : اختلفوا .

---

(١) أخرجه مسلم من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث أن أباه ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب والعباس بن عبد المطلب قالا .. وفيه : « إنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد .. » ٢/ ٧٥٢ ح ١٦٧ - ١٠٧٢ .

(٢) هذا القول لعبد المطلب والد أبي طالب ..الروض الأنف ١/ ٧٠ .

(٣) تهذيب اللغة ١٥/ ٤٣٨ .

(٤) انظر المغني ١/ ٥٤٤ ، والمجموع ٣/ ٤١٣ ، فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/ ٤٦٠ ، المحلى ٦/ ١٤٧ ، البحر ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٦٤ .

وقيل : مَنْ طالت مجالسته متبعا له مع الرواية ، ذهب إلى هذا القاضي عبدُ الله بن زيد .

وذهب ابنُ المسيب إلى أنه مَنْ أقام معه سنة ، أو غزا غزوة أو غزوتَيْن[1] .

وقال بعضُ أهل الحديث وبعض الفقهاء : هو مَنْ رأىٰ النبي – ﷺ – مع إسلامه[2] ، وهذا القولُ يتأيد بقوله : ﷺ : « طُوبىٰ لمن رآني ، أورأىٰ من رآني »[3] ، فلا يبعد أنْ يكون رؤية النبي – ﷺ – محصلة من الفوائد وجميل العوائد الكثير الطيب الذى يستحق صاحبها الشرف الكبير والفضل العميم .

[واختار المصنفُ – رحمه اللهُ تعالى – لفظ : « مَنْ لقي » دون « من رآنى » ، لعموم اللقاء للأعمىٰ .

قال : « وكان مؤمنًا ومات على الإسلام ، ولو تخلّلت ردّة » لإطباق المحدثين علىٰ عَدِّ الأشعث بن قيس[4] ونحوه ممن وقع منه ذلك ، وأما مَنْ لقيه غير مؤمن

---

(١) قال العراقي : لا يصح عنه فإنّ في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدى وهو ضعيف الحديث (التقييد ٢٩٧) .

وقال ابن الصلاح : وكأن المراد بهذا – إن صح عنه – راجع إلى المحكيّ عن الأصوليين ولكن في عباراته ضيق يوجب أن لا يُعَدّ من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومَنْ شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا يعرف خلافا في عده من الصحابة . (علوم الحديث ٢٦٣ – ٢٦٤) .

(٢) قال البخاري : ومَن صحب النبي – ﷺ – أو رآه فهو من أصحابه . البخاري ٧/ ٣ . قلتُ : وهو رأي ابن الصلاح : وقال الحافظ ابن حجرٍ إنه أصح ما وقفت عليه . علوم الحديث ٢٦٣ الإصابة ١/ ٧ .

(٣) الحاكم من حديث عبد الله بن بسر بلفظ : « طوبى لمن رآنى ، وطوبى لمن رأى من رآنى ، ولمن رأى من رأى من رآنى وآمن بى) قال الحاكم : وهذا حديث قد رُوي بأسانيد قوية عن أنس بن مالك – رضى الله – عنه – مما علونا في أسانيد منها ، وأقرب هذه الروايات إلى الصحة ما ذكرناه . قال الذهبي : جميع رواه .

وأخرجه أحمد والطبراني وابن حبان من حديث أبى أمامة بلفظ : « طوبى لمن رآني وآمن بي ، وطوبى لمن آمن بي و لم يرني سبع مرارا » أحمد ٥/ ٢٤٨ ، الطبرانى ٨/ ٣١٠ ح ٨٠٠٩ . ابن حبان : الإحسان ٩/ ١٧٨ ح ٧١٨٩ ، وقال الهيثمى في المجمع : رواه أحمد والطبرانى بأسانيد ورجالها رجال الصحيح غير أيمن بن مالك الأشعرى وهو ثقة . ١٠/ ٦٧ .

(٤) تدريب الراوي ٣٩٦ ، الإصابة ١/ ٨ .

وأسلم بعد موته فخارج عن العدِّ أخذًا من مفهوم : « وكان مؤمنا »[1] ، وعلىٰ الأرجح دخول الجن للقطع بِبَعْثِهِ إليهم ، وهم مكلفون ، فمن عُرف آسمُه منهم لم يُتَردد فى عده من الصحابة ، ولم يرتضه ابنُ الأثير[2] بِلا استناد منه إلىٰ حُجة .

وأما الملائكة فيتوقف عدهم فيهم على ثبوت بعثته إليهم ، وفيه خلاف ، وقد نقل بعضُهم الإجماع علىٰ ثبوته[3] ، وعكس[أ] بعضُهم .

وأما من رآه بعد موته قبل دفنه فالراجح أنه غير صحابي ، وكذلك من كُشِف له[4] عنه من الأولياء ورآه يقظةً كرامة لانقطاع أحكام الحياة وإنْ كان – ﷺ – حيًّا في قبره[5] ، وكذا مَنْ رآه مناما][ب] .

والسَّيِّر مجازٌ عن الجد في أعلىٰ معالم الدين ، وإضافة النُّصرة إلى الدِّين مَجَاز ، والحقيقة إضافتها إلى صاحب الدين ، والظاهر أنَّ (لفظ)[جـ] الصُّحبة تسمية تدل على النصرة ، وأما الجمع بينهما فلا يظهر له توجيه إلا بتكلف . و« سَيِّرًا » منتصب علىٰ أنه مفعول مطلق ذُكِر لبيان النوع بالصفة له « بحثيث » .

(أ) في هـ : عكسه .

(ب،جـ) بهامش الأصل .

---

(١) تدريب الراوى ٣٩٦ ، الإصابة ١/ ٨ .

(٢) الإصابة ١/ ٧ .

(٣) لم أقف على حكاية الإجماع .

(٤) هذا لا يُعرف في السلف الصالح ، والذى ثبت في الحديث أنه ﷺ يُرَىٰ في المنام : « من رآنى في المنام فقد رآنى فإن الشيطان لا يتمثل بى » . البخاري ١٢/ ٣٨٣ ح ٦٩٩٤ .

(٥) الرسول حَيٌّ في قبره حياة برزخية . والأرواح في البرزخ متفاوتة أعظم تفاوت فمنها أرواح في أعلىٰ عِليين في الملأ الأعلى وهى أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .. شرح العقيدة الطحاوية ٤٥٤ ، والبرزخ : الحاجز بين الشيئين من وقت الموت إلى وقت القيامة . لوامع الأنوار ٢/ ٤ .

(وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم ، والعلماء ورثة الأنبياء وأكْرِم بهم وارثا ومورثا)

الأتباع : جمع تابع ، وفاعل تُجمع علىٰ أفعال كما صرّح بذلك الزمخشري / في قوله تعالى : ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ ﴾[1] قال : « جمع بَرّ أو بَارّ »[2] ، وكذا في قوله : ﴿ وَيَومَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾[3] ، والجوهرى[4] أنكر أن يُجمع فاعل على أفعال ، وقال : « إن الأصحاب جمع صِحْب بالكسر تخفيف صاحب ، كنِمر وأنمار » ، ولكنه لا يكون حُجة علىٰ الزمخشري ، فإن الزمخشري صرَّح بأن « الصِّحاح » مشحونٌ بالخطأ .

ووراثة الأتباع لعلم الآل والأصحاب لأنهم الذين نقلوه عنهم وتلقوه حتى صار كأنه ميراث .

وقوله : « والعلماء ورثة الأنبياء » ، اقتباسٌ من الحديث وهو قوله ﷺ : « العلماء ورثة الأنبياء »[5] رواه أبو الدرداء ، أخرجه عنه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان ، وضعفه الدارقطني في « العلل » ، وهو مضطرب الإسناد قاله المنذري[6] ، وقد ذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد[7] .

و « أَكْرِم » فعل تعجب ، و « بهم » إما فاعل والباء زائدة عند سيبويه أو مفعول به عند الأخفش[8] ، وفي « أَكْرِم » ضمير الفاعل ، « ووارثا »[أ] « ومورثا » من باب اللف والنشر ، « وارثا » عائد إلى العلماء و « الموروث » إلىٰ الأنبياء .

(أ) في هـ : ووارثا لعلمه !

---

(١) الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .
(٢) الكشاف ٢/ ٤٨٩ .
(٣) الآية ٤٠ من سورة غافر .
(٤) ذكر الجوهرى أصحاب جمع صَحْب ، بالفتح مثل فَرْخ أفراخ . الصحاح ١/ ١٦١ .
(٥) أبو داود ٤/ ٥٧ ح ٣٦٤١ ، والترمذى ٥/ ٤٩ ح ٢٦٨٢ ، وابن ماجه ١/ ٨١ ح ٢٢٣ ، وأحمد ٥/ ١٩٦ .
(٦) مختصر سنن أبي داود ٥/ ٢٤٤ .
(٧) أورده البخاري تعليقا ١/ ١٦٠ ، ولم يخرجه الحافظ في التعليق ٢/ ٧٨ - ٧٩ .
(٨) الكافية في النحو ٢/ ٣٠٧ .

(**أَمَّا بَعْدُ**) ، « أَمَّا مِن أدوات الشرط بمعنى مهما ،، و « بَعْد » ظرف زمان مقطوع عن الإضافة مبنّى علىٰ الضم، نائب مناب شرط «أما»، وهو جزء من الجزاء قُدِّمَ لما حذف الشرط كراهة أَنْ يلي الفاء الداخلة على الجزاء إمَّا بعد حذف شرطها والعامل فيها مابعد الفاء أو(أ) الشرط المقدر ، أو إما لنيابتها عن الفِعل أقوال[1] .

(**فَهَذَا مُخْتَصَرٌ**) ، « هذا » إشارة إلىٰ الألفاظ المرتبة في الذهن أو المعاني كذلك ، والمشار(ب) إليه ذهني علىٰ كلٍّ من التقديرَيْن مطلقا سواء كان وضع هذه الديباجة قبل التأليف أو بعده إذ لا وجود للألفاظ ولا للمعاني في الخارج .

(**يَشْتَمِلُ عَلَىٰ أُصُولِ الأَدِلَّةِ الحَدِيثِيَّةِ لِلأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ**) ، الاشتمال : الاحتواء والتضمُّن والانطواء بمعنى واحد ، والأصول : جمع أصل ، وهو ما ينبني عليه غيره ، وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية لأن الأصول هي الأدلة ، و« الحديثِيَّة » منسوبة إلىٰ الحديث لأن الأصول عامٌّ فالصفة للتخصيص ، و « للأحكام » متعلق بالأدلة ، « والشرعية » منسوبة إلى الشَّرع ، ووصف الأحكام بها لتتميز عن العقلية .

(**حَرَّرْتُه تحريرًا بالغًا**) ، التحرير : تهذيب الكلام وتنقيحه .

(**ليصيرَ مَنْ يحفظه مِن بين أقرانِهِ نَابِغًا**) الأقران : جمع قرن وهو نظير الشخص[2] ،والنابغ: الخارج عن نظرائه لزيادته عليهم .

(**ويستعين به الطالبُ المبتديءُ ، ولا يستغني عنه الراغبُ المنتهي ، وقد بينتُ عقيب كل حديث مَنْ خَرَّجه من الأئمة – لإرادة نُصْحِ الأمة – فالمراد**

(أ) في هـ : والشرط .

(ب) في هـ : فالمشار .

---

(١) راجع : شرح ابن عقيل ٢/ ٣٣٠ .

(٢) مختار الصحاح بالفتح مثلك في السنن وبالكسر كفؤك في الشجاعة ، مختار الصحاح ٥١٠ .

بالسَّبعة : أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنَّسَائي والتِّرمذِيّ وابن مَاجَه ، وبالستة : من عدا أحمد ، وبالخمسة : من عدا البخاري ومسلما .

وقد أقول : « الأربعة وأحمد » ، وبالأربعة : من عدا الثلاثة الأُوَل ، وبالثلاثة : من عداهم والأخير ، وبالمتفق : البخاري ومسلم ، وقد لا أذكر معهما غيرهما ، وما عدا ذلك فهو مبيَّن .

وسميته « بلوغُ المَرام من أدلة الأحكام » . والله أسأل أَنْ لا يجعل ما عَلَّمنَاهُ علينا وَبَالًا ، وأَنْ يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى) .

ذكر المصنف – رحمه الله تعالى – اصطلاحه في ذِكر أئمة الحديث ، ولا مُشَاحَّة في الاصطلاح ، فلكلٍّ(أ) أَنْ يبتديءَ له اصطلاحا فيما أراد وضعه مما يقرب معه الكلام ويتيسر له فيه النظام .

* * *

ويَحْسُنُ ذكر تراجم الأئمة المذكورين ، وإن كانت أحوالهم مشهورة ، وقد أُوْدِعَتْ تراجمهم الكتب المطولة والمختصرة .

فأحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني[1] ، الإمام ، البارع ، المُجْمَع على إمامته وجلالته وورعه وزهادته ووفور علمه وسيادته ، رحل إلى الحجاز والشام واليمن وغيرها ، وسمع من سفيان بن عُيَيْنَة وأقرانه ، وروى عنه جماعةٌ من شيوخه وخلائق آخرون لا يُحْصَون ، منهم البخاري ومسلم[2] ، وكثر ثناء الأئمة عليه : قال أبو زُرْعَة[3] : كان كتبه اثني عشر حِمْلًا وكان

(أ) في هـ : بل لكل .

---

(١) حلية الأولياء ٩/ ١٦١ ، طبقات الحنابلة ١/ ٢٠ ، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٧٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨١ .

(٣) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، أبو زُرعة ، الرازي ، إمامٌ جليل ، سيد الحفاظ ، قال ابن أبي شيبة : مُا رأيت أحفظ من أبي زرعة » . تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦ ، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠ .